فتامل فيه فاذا ثبت عرضيته لبعض الافراد بالتخلخل والتكاثف ثبت عرضيته الباقي وايراد حدوث تبدل الاشكال
بينهما كما وقع للمباغرينات (?) فان فيه تبدل الاشكال فقط دون الاتصال وانت كما ستطلع وانه ان
تحرير هذا البحث على التقرير الذي ذكرناه لا يتمم الجواب الاتي من الشارح في النظر فالاولى في تحريره ان يقيم مع الضرورة
المذكورة قوله واجب من قبل الشارحين اما عن الاول اه ابطال الشارح في الجواب عن الاول بانتفاء التمهيد
الجوهري بايراد القيل والقال داخل النظر والجواب والملخص ما ذكره بعض المحققين من انه قال الجوهري لا شبهة
في ثبوته اذ لا يجوز حمل الاتصال فذلك الجوهري اما عرضي على الاول ثبت المطلوب وعلى الثاني فمحله سواء كان
جسما او هيولى كما قال صاحب التلويحات لا يخ اما ان يكون ممتدا او غير ممتد على الاول ثبت المطلوب كما لا يخفى ضرورة
كون الجسم والهيولى جوهرا وعلى الثاني لم يتصور حلول الامتداد فيه فاذا لم يكن ممتدا فاما ان يكون مجردا او جوهرا
فردا والضرورة الشاهدة بان المحل في الوجود لا يعرضه الامتداد في مرتبة ثانية سواء كانت متاخرة
عن مرتبة المحل بالذات او بالزمان واما الجواهر الفردة فمع بطلانها في نفسها تشهد الضرورة بانها لا تقبلها
الاتصال الوحداني ووجه الحصر بين القسمين ان المعروض مقدم بالوجود على عارضه بالذات وفي مرتبة
تقدمه ما ذا حاله اما ان يقبل الوضع او لا وعلى الاول يلزم كونه جوهرا افرادا او جوهرا فردا وعلى الثاني
يلزم ان يكون مجردا وبهذا اندفع النقض بالهيولى الاولى فانه لا تقدم له بحسب الوجود على الصورة الجوهرية
بخلاف ما نحن فيه فان كلامنا في كون الاتصال عرضا وهو متاخر بالضرورة عن وجود المعروض بخلاف
الصورة بالنسبة الى الهيولى فانها مقدمة على الهيولى بحسب الوجود اثبات الاتصال الجوهري بهذا النمط
مما لا يتوقف على امتناع مركب الحقيقي من الجوهر والعرض كما فعله الشارح ولكنا نفصل كلام الشارح والسائل (?) وقع
في المطول بحيث المقامات اللائقة له قوله ولهذا احدوها اه انت تعلم ان تحديدهم لا يدل على
اتصاله بحسب ذاته في الواقع وهو المطلوب هنا دون نقل مذهبهم والا فمذهبهم اثبات الاتصال الجوهري
وهو غني عن البيان فالاولى في بيان الجواب ما قال قوله والحاصل ان نفس الجسمية اه موافقا لما
ذكرنا انفا قوله لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض اه قد ذكروا في وجه امتناع التركيب المذكور
وجوها غير سديدة لا يليق ذكرها منها واقواها هو ان الجوهر والعرض في غاية البعد والتباين فيجب ان لا يتعلق احدهما

حيث اوتوا عيا فلم يتصور بينهما التركب الحقيقي اذ انما يتصور ذلك فيما يتصور بينهما تناسب اقول وبالله التوفيق
ان كلامهم هذا في غاية السخافة فان مناط التركب الحقيقي انما هو على التوحد فذلك التوحد اما ان يكون
توحد الوجود او توحد الذات وهما باطلان بالضرورة والبرهان كما هو المصرح في كتبهم وقد ساد (?) في بعض الحواشي
او التوحد الحلولي وذلك التوحد اقوى في الجوهر والعرض القائم به فان التحقيق ان الطبائع العرضية بحسب حقائقها
الطبيع وتشخصاتها انما هي مخالفة لا وجود طبائع الموضوع وتشخصاتها بخلاف الصور الجوهرية فانها مستفادة
من الجاعل القيوم سبحانه وتعالى بالاستقلال وانما يرتبط بالواو وكل منهما في مرتبة ثانية متاخرة عن مرتبة
التشخصات فالارتباط في الاول اقوى واوثق من الثاني فلعل التركب الحقيقي في الاول اولى من الثاني
ولا اقل من ان يكون في كل منهما فالتخصيص بالثاني كما وقع لجمهور المشائين تعسف بحت وتكلف صرف قوله
لا يبقى بحري الكلام في الجزء الاخر اه هذا الكلام هو الحق المنيع الذي ذكرنا اولا نقلا من بعض المحققين على الطراز
الذي شرحناه وستطلع تحقيقه في جواب النظر قوله منقوض بالهيولى التي انتهم اه هذا النقض باغماض النظر عما ذكره
المستدل من التقدم الذاتي لوجود المحل وتشخصه على العرض فالناقض خلط بين تقدم المحل على الحال بحسب الوجود
في العرض وبين التقدم بحسب الذات للمعروض على العارض بمعنى ان يكون العارض جزءا للمعروض ولا عندو
دفع النقض بوجه تام موافق لما ذكرنا سابقا في كلام الشارح في ذيل الجواب قوله واما الجواب فهو ان الهيولى
اه تحقيق الجواب بحيث يطلبه مراد المستدل على اثبات الاتصال الجوهري ويندفع النقض بالهيولى الاولى
موافقا لما شرحناه اولا ان الاتصال لو كان عرضيا فيكون لمعروضه سواء كان جسما او هيولى مرتبة وجود
الطبيعة ومرتبة وجود التشخص يكون فيهما مقدما على الاتصال العارض فيلزم كون المعروض في تينك المرتبتين
خاليا عن الاتصال والضرورة شاهدة بان الشيء اذا كان في مرتبة وجوده سواء كان وجودا طبعيا او
تشخصيا خاليا عن الاتصال ثم لعرضه الاتصال في مرتبة اخرى يلزم كونه في تينك المرتبتين من المجردات العقلية
ان لم يكن ذا وضع او كونه جزءا او جواهر فردة ان كان ذا وضع على الاول خلاف ضرورة فان العقل
يقضي عن ان يكون العقول المجردة الموجودة يعرضها الاتصال والاحياز في مرتبة ثانية ولا فرق في هذا
ان يكون العروض بعد تجرد الوجود تعديه ذاتية او ثانية وعلى الثاني يلزم مع بطلان الجزء الذي لا يتجزى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)